



# الدروز في الجنوب السوري: صمت المدافع وحديث الطوائف

2 نوفمبر 2016



## الحياد السلبي وطموحات الانفصال (مارس 2011-مايو 2015)

ذكرت الناشطة منتهى الأطرش، ابنة سلطان باشا الأطرش، أنه عندما اندلعت الثورة السورية في حوران وبدأت أصداؤها تتردد في السويداء؛ جمع بشار الأسد ثلاثة من وجهاء الدروز وحذرهم قائلاً: «الدروز والعلويون أقليات في هذا البلد، فلا تشاركوا في الاحتجاجات».

والحقيقة هي أن هذه العبارة لا تمثل رؤية بشار الأسد لطبيعة الصراع في الجنوب السوري فحسب؛ بل تمثل رؤية العديد من القوى الإقليمية والدولية لمجريات الأحداث منذ اندلاع الثورة عام 2011. وهو الطرح نفسه الذي يتحدث حلفاء الأسد من الدروز وعلى رأسهم رئيس حزب «التوحيد العربي» وئام وهاب الذي دأب على إذكاء الخطاب الطائفي، ودعوة دروز سوريا لتشكيل «جيش الدفاع عن السويداء» على أسس طائفية.

لكن المزاج العام في جبل العرب في مارس 2011 كان يختلف كثيراً عما يطرحه بشار الأسد وحليفة اللبناني وئام وهاب؛ فقد استهل بشار الأسد عهده عام 2000 بحالة من التوتر في السويداء إثر قمع استخبارات النظام حفل تأبين الزعيم سلطان باشا الأطرش، ولم يتمكن طوال فترة حكمه من تصحيح العلاقة مع أبناء المحافظة.

ولدى اندلاع الثورة؛ أعلنت مجموعة من المحامين وبعض النخب ذات التوجه اليساري عن تضامنهم مع الحراك الثوري، وأصدرت في 27 مارس 2011 بيان تضامن مع المعتقلين في سوريا، كما نظموا اعتصاماً في الفترة نفسها احتجاجاً على الإجراءات الأمنية، وبرز في هذه الفترة عدد من المعارضين، مثل: منتهى الأطرش وميثة الأطرش، والفنان سميح شقير، وربما فليحان.

في هذه الأثناء نشط الزعيم الدرزي اللبناني وليد جنبلاط في حث الدروز على النأي بأنفسهم عن دعم بشار الأسد والامتناع عن قمع المحتجين، وأبدى امتعاضه من أن بعض الدروز: «ينشط مع الشيعة».

ونظراً لما يحظى به جنبلاط من مكانة بين دروز سوريا؛ فقد تنامت ظاهرة رفض أبناء الجبل الانخراط في الخدمة العسكرية، حيث تحدثت منظمة «هيومن رايتس واتش» عن تنامي السخط بين مشايخ الدروز بسبب الممارسات الإجرامية التي ارتكبتها الضابط الدرزي في جيش النظام العميد عصام زهر الدين، مما دفعهم لتحذيره من مغبة الزج باسم الدروز في عمليات القمع التي يمارسها النظام، ودخل بشار الأسد دائرة الجدل عندما قابل وجهاء الجبل وهاجم مواقف جنبلاط بصورة مباشرة.

ورد جنبلاط على ذلك الهجوم بتصعيد حملته الإعلامية ضد النظام السوري، حيث أجرى مقابلة مع مجلة المجلة في 10 ديسمبر 2011 أكد فيها أن: «زج الدروز في أعمال القتل خطأ تاريخي»، وأضاف: «إلى جانب منطقة جبل العرب (ذات الغالبية الدرزية) هناك منطقة تنزف دمًا في سوريا، وهي منطقة درعا، ولا يجوز أن ينخرط الدروز في محور ضد الغالبية»، مؤكداً أن: «النظام السوري يستخدم بعض المجندين من أهل جبل العرب في أعمال قتل وقمع ضد المتظاهرين في حمص وحماة ودرعا».

وأسفر الجدل الدائر حول مشاركة الدروز في حملات النظام ضد المعارضة عن تنامي الاحتقان واندلاع حركة احتجاجات في صفوف الدروز سقط على إثرها عدد من القتلى، أبرزهم تامر العوام، صانع الأفلام الدرزي السوري الذي قُتل في حلب أثناء تغطيته الأحداث لصالح «الجيش الحر».

كما برزت ظاهرة الانشقاقات في صفوف الضباط الدروز، وعلى رأسهم: الملازم أول خلدون زين الدين الذي شكل المجلس العسكري الثوري للسويداء وقاد عدة عمليات عسكرية ضد مواقع جيش النظام، والعقيد حافظ الفرج، والنقيب شفيق عامر، والعقيد مروان الحمد، والملازمين مهند العيسمي وفضل زين الدين، تبعهم اللواء طيار فرج المقت الذي يعتبر الضابط الأعلى رتبة في صفوف المنشقين من جبل العرب، وأسهم العديد من أبناء الجبل في تشكيل فصائل عسكرية ككتيبة «سلطان باشا الأطرش»، وكتيبة «فدائي

ظهرت في أوساط الدروز جدلية الحياد القائمة على نبد تصرفات النظام ضد السوريين من جهة، والامتناع عن المشاركة في الاحتجاجات أو الانضمام لقوى الثورة من جهة أخرى.

بني معروف».

لكن الحراك المؤيد للثورة لم يتوافق مع ميل غالبية أهل الجبل للنأي بأنفسهم عن الأحداث الدامية التي كانت تشهدها سائر المحافظات السورية، حيث ظهرت في أوساط الدروز جدلية الحياد القائمة على نبذ تصرفات النظام ضد السوريين من جهة، والامتناع عن المشاركة في الاحتجاجات أو الانضمام لقوى الثورة من جهة أخرى، وغذى تلك المشاعر التوتر الذي وقع بين بعضهم وبين «جبهة النصرة» إثر اعتقالها أعضاء كتيبة «سلطان الأطرش» وإصدار حكم بإعدامهم، لكن الجبهة عدلت عن ذلك وافرجت عنهم فيما بعد، مما دفع بأعضاء الكتيبة لحل التشكيل والفرار بأرواحهم نحو الأردن.

ولقيت دعوات عقال الدروز لقطع جميع العلاقات مع «من يحمل السلاح من أي جانب» أذاناً صاغية لدى أبناء محافظة السويداء الذين رفضوا الخدمة العسكرية، حيث قدرت صحيفة «واشنطن بوست» عدد الدروز الراضين للخدمة العسكرية في الجيش مطلع 2013 بنحو ثمانية آلاف.

إلا أن الحاجة لوجود قوى أمنية رديفة أسفرت عن تشكيل ميليشيات تابعة للنظام وقيام مجموعة أخرى من الميليشيات على أسس طائفية بحتة، فظهرت مليشيا «الدفاع الوطني» أو «اللجان الشعبية» كأحد أبرز الميليشيات التي شكّلها النظام، وتضم حوالي خمسة آلاف مسلح تتمتع قيادتهم بعلاقة وطيدة وتنسيق دائم مع فروع الأمن المختلفة وجيش النظام.

وعلى شاكلتها سارت ميلشيا «فصائل البعث» التي تجاوز عدد أفرادها أربعة آلاف شخص، حيث أقامت علاقة مباشرة مع فرع الحزب في السويداء، وتم تشكيلها من خلال الشعب الحزبية، وكذلك الميلشيا التابعة لجمعية «البستان» التي مولها كل من: رامي مخلوف، وزوجة عصام زهر الدين، بقيادة نزيه جربوع، ابن شيخ عقل الطائفة السابق.

ودخل «حزب الله» اللبناني على الخط عبر تشكيل ميلشيا تابعة له في السويداء بقيادة العقيد الطيار المتقاعد جمال الحلبي، كما ظهرت إلى جانبها قوة صغيرة تابعة لسفير فنطار، وتأسست في الفترة نفسها تشكيلات أصغر حجماً مثل: «درع السويداء»، وحزب «التوحيد» التابع لوثام وهاب، ومجموعة تابعة للحزب القومي الاجتماعي السوري، وميلشيا أطلقت على نفسها اسم: «لبيك يا سلمان».

وفي مقابل الميليشيات التابعة للنظام؛ تشكلت ميليشيات أخرى على أسس طائفية، أبرزها: ميلشيا «شيوخ الكرامة» التي قدر تعدادها بنحو ألفي شخص بزعامة وحيد البلعوس، و«جماعة بشنق» التي بلغ تعدادها نحو ثلاثة آلاف شخص، ويأتي اسم الجماعة من شيخ قديم كان له حضور ديني سابق. كما تأسست ميلشيا تتبع لشيخ عقل الطائفة الحالي يوسف جربوع، تعرف باسم «مليشيا يوسف جربوع»، يبلغ تعداد أفرادها نحو ألف شخص، وعدد من التشكيلات الأصغر حجماً مثل ميلشيا «عمار بن ياسر».

وبحلول عام 2014؛ ظهر وحيد البلعوس كأحد أبرز قادة الميليشيات المناوئة للنظام، حيث تؤكد دراسة لمعهد واشنطن أن وحيد: «كان يتلقى التمويل اللازم لشراء الأسلحة من جهات خارجية، بما في ذلك من الدروز الإسرائيليين القلقين على مصير إخوانهم في سوريا»، وشجعه ذلك الدعم والتمويل على المجاهرة بانتقاد النظام والاعتراض على غلاء المعيشة واستشراء الفساد وتجنيد الرجال الدروز للقتال على الخطوط الأمامية خارج «جبل الدروز»، مما أدى إلى اغتياله في ظروف غامضة في 5 سبتمبر 2015.

وذهبت دراسة نشرها معهد واشنطن في أكتوبر 2016 إلى أن اغتيال البلعوس جاء كرد فعل من قبل النظام إزاء تنامي طموحه في فصل «جبل العرب» عن الدولة، حيث وقف على الحياد عندما هاجمت قوات المعارضة مطار «الثعلة» في يونيو 2015، وبادر بعد ذلك إلى الاستيلاء على مواقع الجيش ومباني الحكومة عوضاً عن صد هجوم المعارضة.

وجاءت حادثة اغتيال البلعوس لتلقي الضوء على مخاوف الدروز من ربط مصيرهم بيد الأسد الذي سيؤدي سقوطه لتركهم في مهب الريح، وجرى الحديث في هذه الفترة عن إمكانية إقامة منطقة مستقلة

تحدث الإستراتيجيون الروس عن خطة لدعم الأكراد في الشمال، وتعزيز استقلال الدروز في الجنوب، وتأسيس جيب علوي في الغرب، ضمن ترتيبات مرحلة انتقالية تقوم على أساس فيدرالي يضمن لموسكو دعم الأقليات في هذه المناطق.

في «جبل الدروز» وفتح حدودها مع الأردن ووضعها تحت حماية دولية في ظل تقهقر النظام، حيث بدت إمكانية تحقيق هذا الخيار تبدو أكثر تيسراً عندما انسحب جيش النظام من المنطقة في ربيع عام 2015.

## تراجع دمشق وتقدم موسكو (يونيو 2015-يوليو 2016)

مثلت هزيمة النظام بمعارك الجنوب في يونيو 2015 نقطة فاصلة في محافظة السويداء؛ حيث أدت هجمات المعارضة إلى تحرير مطار «الثعلة» العسكري إثر انهيار اللواء «52» في درعا، وقيام قوات النظام بتنفيذ انسحاب كفي نتج عنه حالة غير مسبوقه من الفوضى، نتيجة قيام قوات النظام بإفراغ البنوك من الأموال، ونهب الآثار من المتاحف، وإفراغ الصوامع من محتوياتها الاحتياطية من الحبوب والمواد الغذائية.

وأشاعت هذه الأحداث حالة من الرعب في محافظة السويداء، حيث اندفعت ميليشيات الدروز للسيطرة على الأسلحة التي حاول جيش النظام سحبها من المخازن أثناء إنسحابهم، في حين طالبت قيادات درزية جيش النظام بمدعم بالأسلحة لكي يؤمنوا مناطقهم من هجمات تنظيم «داعش» و«جبهة النصرة» بعد حادثة قرية «قلب لوزة» بريف إدلب والتي قتل فيها أكثر من 20 درزياً على يد «جبهة النصرة».

إلا أن النظام قابلهم بالرفض التام بحجة تخلف عدد كبير من الشبان الدروز عن الخدمة العسكرية، والذين قدر عددهم بنحو 27 ألف مقاتل، وكان الأسد يهدف من الامتناع عن دعم زعماء الجبل إلى دفع الشباب الدرزي للخدمة العسكرية وتفكيك الميليشيات الدرزية المناوئة له، ومنعهم من إنشاء كيان مستقل على النمط الذي كانت تعمل عليه «وحدات حماية الشعب» الكردية في الشمال.

لكن الدروز قاوموا محاولات النظام اعتقال رافضي الخدمة العسكرية من أبنائهم، وأصدر شيوخ الطائفة فتاوى تحظر مشاركتهم في الجيش وفرضت عقوبات «الحرم» على المخالفين، في حين حاصر الأهالي سجون النظام الذي أذعن لمطالبهم وأفرج عن مساجينهم.

وفي ظل الفراغ الأمني وانتشار الفوضى في محافظة السويداء؛ طالب «دروز إسرائيل» حكومة تل أبيب بالتحرك لمساعدة إخوانهم في سوريا، حيث طلب زعيم الطائفة الشيخ موفق طريف من قائد الأركان ومن رئيس الحكومة بتل أبيب التحرك لمنع حدوث مجازر في القرى الدرزية، وطالبت حكومة نتنياهو بدورها من الولايات المتحدة مد العون للدروز في سوريا عبر الحدود الأردنية.

ووفقاً لموقع «ألونيتور» (يوليو 2015) فإن الضباط الدروز في الجيش الإسرائيلي طالبوا الحكومة في تل أبيب بحماية إخوانهم الدروز في سوريا من «خطر التنظيمات المتطرفة»، وأرسلوا معونات من أجل تسليح الدروز في الداخل السوري.

ومثل التدخل الروسي في سوريا (30 سبتمبر 2015) فرصة لتل أبيب للشروع في مفاوضات مكثفة مع الكرملين حول الوضع في المحافظات السورية الجنوبية، حيث أرسلت وزارة الدفاع وفداً إلى موسكو لمناقشة آثار عمليات القصف في الجنوب، وسبل تثبيت الوضع الخاص لدروز السويداء، حيث طلب الوفد الإسرائيلي من موسكو تقديم ضمانات بعدم التعرض للسويداء، وتوفير الحماية وسبل الإمداد لأهل المحافظة، وحصل الوفد الإسرائيلي بالفعل على ضمانات من المسؤولين الروس بأن العمليات العسكرية ستهدف إلى حماية الأقليات العلوية والكردية والدرزية بصورة خاصة، وذلك بالتزامن مع تصريحات أطلقها لافروف حول ضرورة حماية الأقليات وعدم السماح للسنة في سوريا بالانفراد في الحكم.

وتحدث الإستراتيجيون الروس في هذه الأثناء عن خطة طموحة لدعم الأكراد في الشمال، وتعزيز استقلال

تهدف الخطة الأمريكية-الروسية إلى دعم الأقليات لتشكيل قوات خاصة بها في الجيوب العلوية باللادقية والكردية بالحسكة والدرزية في السويداء، والتي اتفقت موسكو وواشنطن على إنشائها ضمن مشروع فيدرالي متعدد الأبعاد.

الدور في الجنوب، وتأسيس جيب علوي في الغرب، ضمن ترتيبات مرحلة انتقالية تقوم على أساس فيدرالي يضمن لموسكو دعم الأقليات في هذه المناطق. وسرعان ما تم تنفيذ ذلك على الأرض؛ حيث عملت القوات الروسية على عزل جبل الدورز بصورة كاملة عن العمليات العسكرية، وتعهدت بتوفير الحماية لهم من أية هجمات محتملة لتنظيم «داعش» أو جبهة النصرة، كما ركزت عملياتها في المناطق الشرقية من الجنوب السوري بهدف دفع المقاتلين وعائلاتهم للاتجاه نحو معبر القنيطرة الحدودي «عين زيفان» مع إسرائيل. لكن المفاوضات الأمريكية-الروسية لم تكن تسير كما يرغب نتنياهو الذي احتج لدى موسكو عدة مرات من حشود الحرس الثوري الإيراني وميليشيا «حزب الله» اللبناني في الجنوب السوري، فبادرت إسرائيل إلى قصف أهداف للحزب وللنظام في مواقع مختلفة، وأعلنت في شهر أبريل 2016 أنها لن تنسحب من الجولان إلى الأبد، وأكد نتنياهو بهذه المناسبة: «لا نعتز على أي تسوية سياسية مستقبلية مع سورية، بشرط أن لا يكون ذلك على حساب أمن إسرائيل»، وكان الهدف من هذه الإعلان هو التعبير عن امتعاض إسرائيل من الترتيبات التي كانت تتم في الخفاء بين كيري ولافروف، وخاصة فيما يتعلق بالمحافظات الجنوبية، حيث عبرت حكومة تل أبيب عن خشيتها من أن تمتد العمليات العسكرية إلى السويداء مما يؤدي إلى نزوح الدورز الجولان داخل الحدود الإسرائيلية، وطأنت في الوقت نفسه المجتمعات الدرزية المحلية أن التحالف معهم يتجاوز الحدود الإسرائيلية، في حين أكدت دراسة لمعهد «راند» (يوليو 2016) أن تل أبيب استمرت في إجراء اتصالات سرية مع دورز سوريا لتأمين الإمدادات لهم في ظل تنامي الصراع في الجنوب.

## الدور الإستراتيجي للدورز في مفاوضات تأسيس «غرفة تنسيق العمليات» الجنوبية (يوليو-أغسطس 2016)

أسفرت المفاوضات الأمريكية-الروسية في يوليو 2016 عن إنشاء «غرفة عمليات مشتركة» في عمّان، تتضمن صلاحياتها الإشراف على العمليات العسكرية جنوب سوريا، وحرص وزير الخارجية الأمريكي جون كيري على إبلاغ نظرائه الأوروبيين شخصياً (18 يوليو 2016) باتفاقه مع لافروف على مبدأ تجزئة التعامل مع الأزمة السورية، مؤكداً أنه احتاج مع نظيره الروسي إلى 12 ساعة لإقرار مهام غرفة العمليات المشتركة في العاصمة الأردنية.

في هذه الأثناء كانت أجهزة الاستخبارات الروسية والأمريكية تدرس خرائط مفصلة حول مناطق تواجد مختلف القوات، واقتسام مناطق النفوذ، وآليات مراقبة وقف إطلاق النار، وتحديد الأهداف المشتركة ضد تنظيم «داعش» و«جبهة النصرة».

ووفقاً لموقع «إنتلجنس أون لاين»؛ فإن رئيس مكتب الأمن الوطني اللواء علي مملوك لعب دوراً أساسياً في تلك المفاوضات، حيث شارك في سائر الترتيبات المتعلقة بالغرفة المشتركة بين موسكو وواشنطن، وتم استدعاؤه عدة مرات إلى موسكو للتشاور بشأن التحضيرات التي كان الكرملين يعدها للإعلان عن الاتفاقية، حيث اجتمع مملوك مع وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو، كما التقى مع مسؤولين من جهاز الاستخبارات الروسي (GRU).

وفي الوقت نفسه؛ نشط مملوك في دبلوماسية «إستخباراتية» مكثفة مع إيران وتركيا والأردن ومصر حول

عملت أجهزة الاستخبارات الروسية والأمريكية على إعداد خرائط مفصلة حول مناطق تواجد مختلف القوات، واقتسام مناطق النفوذ، وآليات مراقبة وقف إطلاق النار، وتحديد الأهداف المشتركة ضد تنظيم «داعش» و«جبهة النصرة».

ترتيبات المرحلة المقبلة، مستفيداً من علاقاته المميزة مع رئيس جهاز الاستخبارات الخارجية ميخائيل فرادكوف ورئيس الجهاز السابق نيكولاي باتروشيف، اللذان يجاهران بدعمه لتبوء منصب رفيع في المرحلة الانتقالية.

وأكدت مجلة «فورين بوليسي» أن مملوك هو الذي كان يقف خلف تسريبات الاتصالات الجارية بين دمشق وأنقرة من خلال جهاز الأمن الوطني التركي (MIT) ومكتب الأمن الوطني السوري، معتبراً أنه يقوم بدور محوري في ترتيب الملفات الخارجية مع واشنطن وموسكو وطهران، بهدف التوصل إلى اتفاقية يمكن أن يُعيّن بموجبها رئيساً للوزراء في المرحلة الانتقالية.

وعلى إثر تلك الاجتماعات تحدث تقرير نشره موقع «ديبكا» (يوليو 2016) عن قيام مجموعة من عناصر الاستخبارات التركية بزيارة سرية إلى دمشق، للتباحث مع مملوك حول قضايا تتعلق بتأمين الحدود بين البلدين، كما عُقدت اجتماعات سرية أخرى في إقليم «هاتاي»، وأشار التقرير إلى أن الاتصالات التركية مع النظام تجري ضمن عملية التقارب مع روسيا وتهدف إلى تحييد عوامل التوتر بين موسكو وأنقرة.

جدير بالذكر أن عملية تلميح اللواء علي مملوك في تلك الفترة لم تكن تقتصر على موسكو فحسب؛ بل قامت واشنطن وبعض حلفائها بالدور نفسه، حيث تحدثت مصادر أمنية في واشنطن عن تكليف الرئيس الأمريكي مبعوثه الخاص في التحالف الدولي ضد تنظيم «داعش»، بريت ماكجورك، بفتح خط تفاوضي خلفي مع الدائرة المقربة لأسد، والتواصل مع رئيس مكتب الأمن الوطني اللواء علي مملوك، وذلك ضمن تفاصيل الصفقة السرية التي عرضها أوباما على بوتين في الأسبوع الأخير من شهر يونيو لإنشاء غرفة مشتركة بين البلدين.

وتفيد المصادر نفسها أن الحكومة الإيطالية هي الداعم الأكبر لفكرة إعادة تأهيل اللواء علي مملوك في المرحلة الانتقالية، حيث سرب موقع «إنتلجنس أون لاين» (13 يوليو 2016) معلومات دقيقة حول زيارة قام بها مسؤولون في الاستخبارات السورية إلى روما في 3 يوليو الماضي، وتناولت فرص تبادل المعلومات الاستخباراتية حول الجماعات الإرهابية مقابل تطبيع العلاقات بين روما ودمشق.

وأكد التقرير أن رئيس جهاز الاستخبارات الخارجية الإيطالي ألبرتو مانيناتي قد قام بزيارة سرية إلى دمشق لمناقشة سبل تعزيز التعاون الأمني بين البلدين، وأنه يتمتع بصلات وثيقة مع رئيس مكتب الأمن الوطني علي مملوك الذي يحظى بتأييد واسع لتولي المرحلة الانتقالية في الأروقة الأوروبية، وعلى رأسهم المبعوث الأممي لسوريا ووزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي موغيريني التي كانت مسؤولة عن ستافان دي مستورا أثناء عملهما بوزارة الخارجية الإيطالية قبل انتقالهما للعمل في الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة تباعاً.

في هذه الأثناء انخرطت أجهزة أمنية عربية وغربية بصياغة خرائط (لم يكشف عنها بعد) حول وضع محافظة السويداء خلال المرحلة الانتقالية وترتيبات الوضع النهائي، حيث تؤكد التسريبات أن واشنطن قد تفاوضت مع الروس على منح الدور استقلالية كاملة، وإنشاء كائتون مستقل بهم على مختلف الصعد السياسية والإدارية والأمنية ضمن مشروع متكامل لتوطين الميليشيات المسلحة في مختلف المحافظات السورية وإخضاعها للجنة عسكرية يرأسها وزير الدفاع السابق العماد علي حبيب.

وتهدف الخطة إلى تمكين الأقليات من الدفاع عن نفسها في المرحلة الانتقالية، ودعمها لتشكيل قوات خاصة بها في مناطقها وخاصة في الجيوب: العلوية باللاذقية والكردية بالحسكة والدرزية في السويداء، والتي اتفقت موسكو وواشنطن على إنشائها ضمن مشروع فيدرالي متعدد الأبعاد.

يشكل «جبل الدروز» منطقة عازلة في جنوب العاصمة، كما يحافظ على الرابط البري الرمزي بين سوريا والأردن، في حين تسهم القواعد الجوية العسكرية في المنطقة في الدفاع عن مواقع النظام بمحافظة درعا.

ويمكن ملاحظة تجاوز مراكز الفكر الغربية مع هذا المشروع الطموح، حيث ظهرت عدة دراسات تعزز مفهوم «التجزئة داخل الحدود»، وتدعم مطالب الحكم الذاتي في مناطق الأقليات، وتم التركيز بصورة أساسية على الأهمية الإستراتيجية للدروز في المرحلة المقبلة.

ومن ضمن هذه الدراسات، بحث نشره معهد واشنطن، وتحدث فيه فابريس بالونش (20 أكتوبر 2016) عن «المكانة الإستراتيجية» للدروز في المنطقة الجنوبية الجبلية والتي تمنحهم النفوذ والقدرة على التأثير لدى الجهات الطامحة إلى السيطرة على مستقبل سوريا، واستند البحث إلى إحصائيات عام 2010 للتأكيد على أن عدد دروز سوريا يبلغ حوالي 700,000 مواطن درزي، أي ما يعادل 3 في المائة من إجمالي عدد السكان، معظمهم في محافظة السويداء التي بلغ عدد سكانها آنذاك 375,000 نسمة، 90 بالمائة منهم دروز، بالإضافة إلى وجود نحو 250,000 درزي آخر يقيمون في دمشق وضواحيها (جرمانا، صحنايا، وجديدة عرطوز)، ونحو 30,000 درزي على الجانب الشرقي من «جبل حرمون»، و25,000 في أربعة عشر قرى في «جبل السماق»، شمال شرقي إدلب.

وفي تأكيده على الأهمية الإستراتيجية للدروز في معادلة توازن السلطة بدمشق؛ أشار بالونش إلى أن الضواحي الدرزية المحيطة بالعاصمة تضطلع بدور رئيسي في الدفاع عن المدينة كونها تحيط بالبلدات الخاضعة لسيطرة الثوار، وتشكل حاجزاً فاصلاً يقطع الاتصال بين المناطق السنية في الغوطة الشرقية والغوطة الغربية.

وعلى نحو مماثل، تشكل القرى الدرزية في جبل حرمون معقلاً للموالين للنظام عند الأطراف الجنوبية الغربية للعاصمة وتسمح لجيش النظام بالبقاء على اتصال مع مرتفعات الجولان، كما تمنع ارتباط المتمردين في محافظة درعا مع أولئك في القلمون شمالي شرقي دمشق.

وفي الوقت نفسه، يشكل «جبل الدروز» منطقة عازلة في جنوب العاصمة، كما يحافظ على الرابط البري الرمزي بين سوريا والأردن، في حين تسهم القواعد الجوية العسكرية في المنطقة في الدفاع عن مواقع النظام بمحافظة درعا.

وألمح الباحث إلى الاستقلالية العسكرية للدروز من خلال التأكيد على أن جيش النظام لا يشارك بقوة في الدفاع عن «جبل الدروز»؛ بل يقع الجزء الأكبر من هذه المهمة على عاتق حوالي 10,000 عنصر من الميليشيات المحلية التي تعرف المنطقة جيداً، ولديها حافز أكبر للدفاع عن منطقتها، مؤكداً أن الاتفاق غير الرسمي الذي توصل إليه الأسد مع الزعماء الروحيين للطائفة الدرزية أو «شيوخ العقل» نصّ على إبقاء المجندين الدروز في محافظة السويداء، مع الإشارة إلى أن الأسد يعتمد اعتماداً كبيراً على هؤلاء الزعماء للتحكم بالدروز.

وفي دراسة سابقة (2 أغسطس 2016) نشرها المعهد نفسه؛ تحدث بالونش عن الدور الأساسي للدروز في مساعدة بشار الأسد على إحكام سيطرته على دمشق، ففي جنوب غرب العاصمة سهلت الثكنات العسكرية والمجتمعات الدرزية-المسيحية المكتظة فيها مهام حماية الطرق المؤدية إلى بيروت والقنيطرة ودرعا.

أما المناطق السنية مثل المعصية وداريا ومخيم اليرموك فيحدّها من الجنوب الحزام الدرزي-المسيحي المعزّز منذ السبعينيات بأعداد كبيرة من العلويين، فضلاً عن الطريق الدائري الجنوبي الذي أصبح خطّ دفاعٍ مهمّ لدمشق ضدّ الضواحي التي يسيطر عليها الثوار، وعزا الباحث سبب فشل المعارضة في دمشق بشكل رئيسي إلى عدم قدرتهم على توحيد الغوطين: الغربية والشرقية وقطع الطريق المؤدّي إلى المطار الدولي، في حين دافع جيش النظام وقوات محلية درزية من «قوات الدفاع الوطني» الموالي للنظام عن

بخلاف المجموعات الإثنية والطائفية في لبنان والعراق، لا تمتلك الأقليات السورية أية زعامة قبلية أو مرجعية سياسية معتبرة داخل القطر السوري، وخاصة لدى الطائفة الدرزية التي عمد نظام آل أسد إلى استنزافها سكانياً وتحييد نخبتها العشائرية عبر أدوات التطهير والقمع.

جرمانا بكل قوة.

وعلى الصعيد نفسه نشر موقع «ديلي بيست» تقريراً (3 أغسطس 2016) تحدث فيه الباحث نيري زيلبر عن الدور الإسرائيلي المرتقب في الجنوب السوري، وعن احتمال دعم إسرائيل لبعض الأطراف في الصراع الدائر هنالك منذ أكثر من خمسة أعوام، مؤكداً أن إسرائيل تواصل سياسة تجنب التدخل في المستقبل السوري، وفي الوقت ذاته تقوم ببناء علاقات مع مختلف القوى على الأرض، إذ إنها أبقت معبر القنيطرة مفتوحاً لطلاب الجامعات من القرى الدرزية، والعاملين في حقول التفاح، خاصة وأن: «جبهة الجولان تمثل المنطقة الأكثر دينامية وتعقيداً، وتجد إسرائيل في التعقيد فرصة، حيث يدعو ضباط مرموقون تل أبيب لأداء دور نشط في الحرب السورية، والتخلي عن موقفها المتمثل بعدم التدخل».

كما نشر موقع «ألونيتور» دراسة (25 يوليو 2016) أكد فيها الباحث نور سماحة قيام إسرائيل في شهر مايو 2016 بإنشاء وحدة اتصال للتنسيق مع السوريين المقيمين في الأراضي الخاضعة لسيطرة المعارضة جنوب سوريا، ونقل عن كمال اللبواني (المعارض السوري المؤيد لإنشاء منطقة آمنة في جنوب سوريا) قوله: «تمت الموافقة على إنشاء منطقة آمنة في الكنيست وهم مستعدون للمساعدة إذا طلبنا ذلك»، مضيفاً أنه التقى عدداً من كبار المسؤولين و الدبلوماسيين الأجانب لدعم فكرة إنشاء منطقة آمنة بعمق 10 كم داخل الأراضي السورية وحوالي 20 كم على طول الحدود، بدءاً من جنوب هدار (قرية درزية موالية للحكومة) وصولاً إلى جنوب القنيطرة، وتضم داخلها نحو 17 قرية يبلغ عدد سكانها حوالي 15000 نسمة.

وتشير المصادر إلى إنشاء وحدة للاتصال تعمل على تنسيق المساعدات الإنسانية والطبية للسكان في جنوب سوريا، وتنشط هذه الوحدة التي قامت على أساس تجربة وحدة «ياكال» الإسرائيلية جنوب لبنان خلال الحرب الأهلية اللبنانية في صفوف الدروز. وأكد موتي كاهانا الذي يعمل بشكل وثيق مع اللبواني والمؤسس الإسرائيلي-الأمريكي لمنظمة «أماليا» غير الحكومية في الولايات المتحدة والتي تروج لفكرة إنشاء منطقة آمنة، أن الحكومة الإسرائيلية أعطته الضوء الأخضر للعمل ضمن المنطقة الآمنة المحددة، موضحاً أن المرحلة الأولى تقضي بجلب الأدوية والمعدات، فيما تسعى المنظمة في المرحلة الثانية لفتح المدارس والتركيز على التعليم، وتهدف في المرحلة الثالثة إلى المساعدة في إنشاء قوات الشرطة المحلية وتجهيزها.

ونقل الباحث عن عصام الزيتون، المعارض السوري الذي يتمتع بعلاقات مع إسرائيل، تأكيده وجود علاقة سرية بين إسرائيل وعدد من قادة الألوية، وتحديدًا تلك التي تشارك في مركز العمليات العسكرية في الأردن. وأشار الزيتون إلى أن المنطقة الآمنة المقترحة: «تبدأ من جباتا الخشب [جنوب هدار] وتمتد إلى صيدا الجولان وتل الحارة».

جدير بالذكر أن السلطات الأردنية تقدم تسهيلات كبيرة للدروز وتنسق مع تل أبيب في تأمين الحماية لهم منذ ربيع عام 2015؛ ففي الفترة التي شعر فيها الدروز بالتهديد إثر سقوط مطار «الثعلة» العسكري، تحدثت مصادر إسرائيلية عن قيامها بفتح ممر آمن لدروز سورية إلى الأردن، مؤكدة أن حكومة بنيامين نتنياهو توصلت إلى تفاهات إقليمية تضمن عدم المساس بأبناء الطائفة المعروفة في سوريا، وقالت إن هذه التفاهات تمت بواسطة الأردن والولايات المتحدة، حيث تم فتح ممر آمن من جبل العرب ومحافظة السويداء جنوب سوريا إلى الأردن، لينتقل عبره الدروز الراغبون بذلك إلى الأردن في حال اضطرارهم للهروب من بلداتهم.

وتحدثت المصادر نفسها بعد شهر من تلك الأحداث عن زيارة قام بها الحاخام الإسرائيلي يجائيل

تتركز القيادات التاريخية للأكراد خارج حدود سوريا؛ مما يرهن أي مشروع تشكل فيدرالي بولايات غير سورية ويربط فكرة الحكم الذاتي بمرجعيات عابرة للحدود،



أكشتاين، رئيس مؤسسة «صندوق الصداقة»، إلى الأردن؛ بهدف «زيارة العائلات الدرزية السورية الموجودة في مخيمات اللاجئين في المملكة، من أجل تزويدهم بالمساعدات الإنسانية»، يرافقه الرئيس الروحي للطائفة الدرزية في إسرائيل، موفق طريف، حيث اجتمع الحاخام «مع ممثلين عن خمسين عائلة درزية سورية في الأردن»، وقدم لهم قسائم شراء مواد غذائية، كمساعدة منه للعائلات، مؤكداً أن: «المساعدة المقدمة للعائلات الدرزية غير مخصصة لمرة واحدة فقط، بل هي مساعدة تمتد على الأقل لستة أشهر مقبلة».

## محاولات نظام دمشق إعادة احتواء «دروز الجبل» (سبتمبر-أكتوبر 2016)

على إثر انهيار المحادثات الأمريكية-الروسية بشأن سوريا، بادرت موسكو إلى تصعيد الموقف في مختلف الجبهات؛ حيث أعربت مصادر عسكرية إسرائيلية في نهاية شهر سبتمبر 2016 عن قلقها من توجهات إشعال الجبهة الجنوبية من خلال عملية تصعيد ممنهج، فقد أثار سقوط قذائف صاروخية سورية في الجزء الذي تحتله إسرائيل من هضبة الجولان، وإطلاق النظام صاروخي «إس-200»؛ تساؤلات حول احتمال انهيار الهدوء الذي يسود الحدود وحصول تصعيد مفاجئ هناك يمكن أن يجبر إسرائيل إلى التورط في دائرة الصراع.

وأكد تقرير نشره موقع «ديكا» الأمني (23 سبتمبر 2016) أن الروس وجيش الأسد وحزب الله والمليشيات الموالية لإيران يحشدون في القنيطرة تمهيداً لشن هجوم واسع النطاق قرب الحدود مع إسرائيل والأردن، وذلك وفق خطة ترمي إلى دفع السكان المدنيين باتجاه الحدود الإسرائيلية والأردنية، مما دفع بالجيش الإسرائيلي والجيش الأردني لاتخاذ إجراءات استباقية بهدف التعامل مع أزمة اللجوء التي يمكن أن تنتج عن هذا الهجوم.

وأضاف التقرير أن موسكو تخطط لعملية واسعة في القنيطرة بالتعاون مع قوات النظام والحرس الثوري الإيراني و«حزب الله» والمليشيات الأخرى المساندة، وذلك بهدف دفع نحو 120 ألف من سكان المحافظات الجنوبية إلى المناطق الحدودية مع الأردن وإسرائيل، حيث تم حشد مقاتلي الفرقة الرابعة في القنيطرة وتزويدهم بدبابات (T-90) الروسية التي تم سحب بعضها من حلب للمرابطة في مواقع بالجولان تقع على بعد 8 كم من الحدود مع إسرائيل، وتزامنت الحشود السورية مع الزج بفرقة من الحرس الثوري الإيراني وقوة من فرقة «الرضوان» التابعة لحزب الله للمشاركة في العمليات المرتقبة.

ويبدو أن الدروز قد شكلوا أساس عملية التحشيد التي نفذها النظام في شهر سبتمبر؛ حيث تم تعيين الدرزي العميد الركن أسامة زهر الدين رئيس فرع «سعسع» التابع للأمن العسكري (شقيق العماد عصام زهر الدين)، قائداً لعمليات قوات النظام في المنطقة بهدف طمأننة دروز المنطقة وتشجيعهم على التعاون مع المخطط الذي يعد النظام له في المنطقة، حيث عملت قيادة الأركان على حشد وتجنيد عدد كبير من الدروز في كل من: السويداء وجرمانا وصحنايا، من أجل إعطاء المعارك في القنيطرة طابعاً طائفيًا. وتوقع التقرير أن تدفع المواجهات المرتقبة عشرات الآلاف من المواطنين السنة إلى الحدود مع إسرائيل والأردن، حيث شرعت كلاً من إسرائيل والأردن في التنسيق بينهما لمراقبة وتأمين منطقة مثلث الحدود مع

تشتكي العديد من الدراسات الغربية من عدم أهلية النخب الإثنية والطائفية لتنفيذ مشاريع التجزئة أو مناطق الحكم الذاتي.

سوريا، حيث تقوم طائرات إسرائيلية بدون طيار بإجراء طلعات جوية فوق الحدود الأردنية السورية، لمساعدة الجانب الأردني في الحصول على معلومات استخبارية.

تأتي عملية التحشيد تلك ضمن محاولات تبذلها كل من موسكو ودمشق لحشد الدور في مشروع طائفي يهدف إلى تعزيز دور الميليشيات الدرزية في الجنوب السوري في مواجهة فصائل المعارضة، وذلك من خلال تشكيل قوة درزية يطلق عليها «درع الوطن» وتهدف إلى احتواء سائر الميليشيات الدرزية في قوة موحدة على غرار ميلشيا «الحشد الشعبي» في العراق، وترغب من خلال ذلك التشكيل ضم مدنيين وعسكريين بالإضافة إلى المتخلفين عن الجيش والفارين، والذين يبلغ عددهم نحو 22 ألفاً في محافظة السويداء، في فصل واحد يتزعمه العقيد المتقاعد نايف العاقل كونه شخصية معروفة، ولديه حظوة في السويداء.

وعلى الصعيد نفسه نشر موقع «يوراسيا ريفيو» دراسة (18 أكتوبر 2016) بعنوان «لبوات الجبل: ميلشيا نسائية درزية موالية للأسد»، نفت فيه الدراسة اقتصار سياسة تجنيد النساء في الصراع الدائر بسوريا على الميليشيات الكردية التي تتواءم مع العقيدة العلمانية اليسارية لحزب «الاتحاد الديمقراطي السوري» وميليشيات «وحدات حماية الشعب» التابعة له، مؤكدة تفشي هذه الظاهرة في العديد من التشكيلات التابعة للنظام، أبرزها ميلشيا «لبوات الجبل» الدرزية في السويداء والتي تم تشكيلها من قبل العميد وفيق ناصر رئيس فرع الأمن العسكري جنوب سوريا، وتضم حصراً النساء الدرزيات في محافظة السويداء.

وأشارت الدراسة إلى أن ميلشيا «لبوات الجبل» قد أعلنت عن فتح باب التجنيد لضم متطوعات جديدات للدورة الرابعة والتي تتضمن التدريب على السلاح واللياقة البدنية والدعم والتوجيه المعنوي على يد مختصين من ضباط المخابرات العسكرية، مع التأكيد على أن دورهن يقتصر على المحافظة دون الزج بهن في المناطق المشتعلة في مناطق أخرى من البلاد، لكن مصادر درزية نفت ارتباط الميلشيا النسائية بالاستخبارات العسكرية، حيث نقل التقرير عن مازن الأطرش قوله إن: «لبوات الجبل ليست فصيلاً عسكرياً، بل تعتبر من مبادرات مركز مضافة الوطن وكلاهما يعبر عن الحراك الوطني الشعبي وليس تابعين لأية جهة».

وتسلط سياسة تحشيد الدور التي يتبعها النظام في الآونة الأخيرة الضوء على ظاهرتين رئيسيتين: أولاً: سعي روسيا لتنفيذ خطة طموحة تفضي إلى توطين الميليشيات العلوية والكردية والدرزية كقوى محلية تتبع للجنة عسكرية في المرحلة الانتقالية يرأسها العماد علي حبيب، ومن الملفت للانتباه أن العديد من الدول الغربية قد وافقت ضمناً على هذا المشروع، ويبدو أن الإدارة الأمريكية أبدت عدم ممانعتها لتلك الخطة من خلال الإيعاز لمبعوث أوباما الخاص في التحالف الدولي ضد تنظيم «داعش»، بريت ماكجورك بالتواصل مع اللواء علي مملوك بشأن الدور الذي يمكن أن يضطلع به العماد علي حبيب في المرحلة الانتقالية.

ثانياً: على شاکلة الخلافات المستعرة في صفوف الجماعات الكردية والعلوية؛ تندلع صراعات عنيفة بين مختلف الميليشيات في محافظة السويداء، حيث يمكن تتبع صدور عدد من الفتاوى المتناقضة من عقاب الجبل، كما تختلف هذه المجموعات بحسب تباين أجندات الممولين الخارجيين ومصالح المجموعات الفاعلة على الأرض، فقد نقل موقع «يوراسيا ريفيو» عن الشيخ مروان كيوان من فصيل «بيارق آل كيوان» التابع لحركة «رجال الكرامة» قوله: إن لبوات الجبل هن: «شبيحات عدوات تابعات للمجرم الطائفي وفيق ناصر... وكافرات»، وأشار إلى أن العديد من الفصائل تختلف مع هذا التشكيل النسائي، حيث تندلع

لا شك في أن غياب الأطروحات الناضجة للمعارضة حول المشروع الوطني الجامع يعزز حالة الفراغ، وينذر بتكرار المشهد العراقي ما لم تتحرك النخب السورية للتقدم بمعطيات متوازنة تصون وحدة البلاد.

صراعات طائفية وإيديولوجية وعشائرية يصعب من خلالها تصور قيام قوة موحدة يجمع عليها أبناء «الجبل».

## المعارضة وغياب المشروع الوطني

في دراسة نشرها معهد دراسات الحرب (فبراير 2016) أشار الباحثان باتريك مارتن وستيفان كوزاك إلى أن أحد أكبر المخاطر التي تواجهها واشنطن في الاعتماد على أكراد سوريا في محاربة تنظيم «داعش» يكمن في الخلاف الكردي-الكردي، حيث يندلع الاقتتال بين مختلف الميلشيات، وتقوم «وحدات حماية الشعب» الكردية بحملة قمع لاعتقال الجماعات الكردية المناوئة لها، في حين يعتبر زعماء إقليم كردستان العراق أن «حزب الاتحاد الديمقراطي» يمثل تهديداً وجودياً لهم.

ويمكن مقارنة المشهد الانقسامى الكردي مع المشهد في محافظة السويداء، حيث تعجز خرائط غرفة «الموك» ومدولات الاستخبارات المركزية الأمريكية عن استيعاب المشاكل المجتمعية الكامنة في مشاريع تجنيد المجموعات الإثنية والطائفية في سوريا؛ فبخلاف المجموعات الإثنية والطائفية في لبنان والعراق، لا تمتلك الأقليات السورية أية زعامة قبلية أو مرجعية سياسية معتبرة داخل القطر السوري، وخاصة لدى الطائفة الدرزية التي عمد نظام آل أسد إلى استنزافها سكانياً وتحييد نخبتها العشائرية عبر أدوات التطهير والقمع.

وفي المقابل، تتركز القيادات التاريخية للدروز والأكراد خارج حدود سوريا؛ مما يرهن أي مشروع تشكل فيدرالي بقيادات غير سورية ويربط فكرة الحكم الذاتي بمرجعيات عابرة للحدود، بحيث سيكون من المتعذر تنفيذ عملية الفرز الطائفي دون إعادة رسم خارطة للمنطقة في ظل انتشار الميلشيات الطائفية العابرة للحدود، وهو أمر تعارضه جميع دول الجوار، مما يجعل حلم الحكم الذاتي للطوائف والإثنيات داخل حدود الدولة حلماً بعيد المنال.

وفي الوقت نفسه؛ تشتكي العديد من الدراسات الغربية من عدم أهلية النخب الإثنية والطائفية لتنفيذ مشاريع التجزئة أو مناطق الحكم الذاتي، فعلى الرغم من تباين أفكارها واختلاف منطلقاتها؛ إلا أن مختلف القوى الشعبية لا تجرؤ على طرح مشاريع التقسيم بصورة معلنة في جبل العرب، ولا يوجد حراك انفصالي منظم أو حركات فتوية تستجيب لهذه المشاريع التي يتم التعامل بحساسية مفرطة معها من قبل دول الجوار، وخاصة في لبنان التي ترى في التحشيد الدرزي بسوريا مخاطر مجتمعية يمكن أن تعود بعواقب وخيمة على مستقبل نظام الترويكما المعمول به في لبنان.

ولا شك في أن غياب الأطروحات الناضجة للمعارضة حول المشروع الوطني الجامع، وسبل إدارة العلاقات البينية في المجتمع السوري يعزز حالة الفراغ، وينذر بتكرار المشهد العراقي ما لم تتحرك النخب السورية للتقدم بمعطيات متوازنة تصون وحدة البلاد وتحقق مصلحة المواطن السوري وتستجيب لمتطلبات الأمن المحلي والأمن الإقليمي على حد سواء.